التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب لطائف الإشارات للقسطلاني(ت٩٢٣)،لسنة ١٤٣٧هـ=٢٠١٥م.

د. نافع علوان

جمال إبراهيم محمد

مُلخَّص البحث

حظيت أعاريب القراءات القرآنية وتوجيهها مكانة مهمة لدى القسطلاني بالضرورة لصلة كتابه لطائف الإشارات بها، فالقسطلاني ليس همُّهُ تكثير الأوجه المحتملة، ولا يجوِّز في المسألة ما يجوِّزه النحاة، بل يقتصر على أهم الوجوه وآكدها مما يُحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، ويترك ذكر كل وجه من الإعراب فيه ضعف أو نظر أو اعتراض أو خلاف أو قائم على تأويل و تقدير يصد عن الظاهر لغير موجب أو يؤدي إلى فساد المعنى، فجمع في ذلك بين أمرين تحقيق واختيار، وصار عمله أنموذجا لمن يريد أن يسلك الظفر والكمال في ما يتعلق بإعراب القراءات القرآنية على تنوع وجوهها الوجيهة.فجاء هذا البحث ليُثبت ذلك متخذا من منصوبات الأسماء أنموذجا.

ملخص باللغة الإنجليزية

Al-Qastalani did not compare preference among the recitations whether they were recurrent ones or extra illuminated four ones. In case there would be any choice, it would be syntactically oriented for it is the most eloquent, renowned and widely used by Arabs. He views that the four recitations mentioned in his book added to the ten recurrent ones were illuminating where there is nothing to contradict with such as words additives. These recitations were correct, dependent and widely knowing. In addition, they were attached to the recurrent ones even though the recitations did not get to the point. They were called irregular according to recurrent recitations just because they were outstandingly supported and accord to the script and Arabic other than these reasons, the recitations would be irregular and weak.

مقدِّمة

الحمد لله الذي جعل الحمد فاتحة أسراره، وخاتمة تصاريفه وأقداره، فله الشكر على جزيل إحسانه، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمَّد المصطفى وآله، وسلَّم تسليما كثيرا، أمَّا بعد.

فالقسطلاني عالم جليل، اشتهر في عصره شهرةً واسعةً بين الناس، وكتابه لطائف الإشارات لفنون القراءات موسوعة ضخمة ،عكف على تأليفه في علم القراءات، فجعله جامعا شاملا لشوارد وفرائد وزوائد وفوائد هذا الفن، حتى عُدَّ أوفى وأجمع كتب القراءات على الإطلاق. كما أنه من الكتب الثرية بالأوجه الإعرابية للقراءات القرآنية، فجاء الكتاب مكتنزا زاخرا بالمادة النحوية التي تعنى بالنحو مرتبطا بالمعنى في توجيه القراءات.

وعلى الرغم من أن المتقدمين لم يبقوا في القوس منزعا، إلا أنه لابد أن تكون للعالم المتأخر مزية، ومن هنا انطلق هذا البحث والذي هدفه إظهار السمات والخصائص التي ميزت عمل القسطلاني في توجيهه النحوي للقراءات القرآنية ومنحته شيئا من الخصوصية، وبناء على ذلك لم تكن من منطلقات هذه الدراسة حشر توجيهات القسطلاني للقراءات القرآنية، وإنما قصدت استشفاف ما للقسطلاني من مزية لهذه التوجيهات من اختصار وانتقاء واختيار ومنطلقات نحوية و تحقيق، وغير ذلك، سيما أن هذا الهدف كان واضحا في ذهنه عند تأليفه لكتابه، فجاء هذا البحث ليتخذ من توجيهات القسطلاني لمنصوبات الأسماء أنموذجا للاستدلال على ذلك ، ونسأل الله التوفيق والسداد، فإنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير، والحمد لله رب العالمين.

أولا: المفعول المطلق (النصب على المصدر):

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلاَ تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوَاْ إِلاَّ سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[الأحقاف: ٣٥].

قال القسطلاني: ((وعن الحسن ﴿ بَلَغٌ ﴾ بالنصب على المصدر [١]، أي: بَلَغَ: بلاغاً)).

المفعول المطلق أكثر ما يكون مصدرا، وسمي مطلقا لأنه لم يقيد بأداة، والمصدر هو اسم الحدث المنتصب، يقع على ثلاثة أحوال: مؤكدا لعامله، أو مبينا لنوعه، أو مبينا لعدده، وعامله إما مصدرا مثله، أو ما اشتق منه، أو وصف. والمصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله، لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته، أما غير المؤكد يحذف عامل المصدر وجوبا في مواضع منها: إذا وقع المصدر بدلا من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، وإنما وجب حذف عامله كي لا يُجمع بين البدل والمُبدل منه[٢]، وهو ما ينطبق على التوجيه النحوي لقراءة الحسن، إذ المصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره: بَلَغَ، والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه، وإذا كان الفعل أمرا فإنه ينوب منابه إذا كان للمخاطب، أي يكون تقديره: بَلِّغ.

ويؤخذ من كلام الزجاج أن قراءة الحسن لا تجوز لأنها تخالف رسم المصحف، فإنه قال: ((والنصب في العربية جيد بالغ، إلا أنه يُخالف المصحف، وبلاغا على معنى يبلغون بلاغا))[٣]. وهذا غير صحيح لأن ابن الجزري تحدث عن المخالفة الجائزة لرسم المصحف، فقال: ((إن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وقراءة﴿ تَسْـَٔلْنِ ﴾ في [الكهف: ٧٠]، وقراءة﴿ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠] ، والظاء في ﴿ بِضَنِينٍ ﴾ [التكوير: ٢٤] ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردودة، فإن الخلاف في ذلك يُغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتمشية صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفا واحدا من حروف المعاني فإن حكمه في حكم الكلمة لا تسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة إتباع الرسم ومخالفته))[٤]، وقال القباقبي(ت٨٤٩هـ) في القراءات الأربع الزائدة على العشر ومنها قراءة الحسن التي أوردها في كتابه: ((واعلم أني تركت من الأربعة ما خالفت من كلمة أو نقص أو زيادة توجب الرد))[٥]، كما أن قراءة الحسن مشهورة تحفها القرائن فقد رويت عن بعض القراء غير الحسن، ولها ما يؤيدها من القراءات[٦]، بالإضافة إلى أن علماء القراءات والوقف

والابتداء حين ذكروا قراءة الحسن لم يذكروا أنها تخالف رسم المصحف بل قالوا: ((ومن نصب فلا يقف إلا على بلاغ، لأن ما قبله عمل فيه فلا يُفرِّق بينهما))[٧].

وأجاز النَّحاس ومكي وغيرهم من العلماء [٨]وجها آخرا في قراءة النصب وهو أن يكون (بلاغاً) صفة لـ ﴿ سَاعَةً ﴾، وهو وجه لم يذكره القسطلاني، بل اختار النصب على المصدر، لأنه تعبير يحتمل لمعنيين، بخلاف النصب على أنه صفة، فيحتمل أن يراد بـ(بلاغا) الإشارة إلى المدة التي تكون كالساعة، أي: تلك الساعة بلاغهم، أو أن يراد به الإشارة إلى القرآن والشرع، أي: تبليغ القرآن والشرع، وهما معنيان مطلوبان كما هو الحال في قراءة الرفع عند الجمهور[٩]، وهذا يدل على دقة القسطلاني في اختيار التوجيه المناسب عند تعدد الاحتمالات الإعرابية.

وأما قراءة الجمهور فقد قال القسطلاني في توجيهها: ((والجمهور بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: تلك الساعة بلاغٌ لدلالة قوله: ﴿ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ﴾ وقيل: تقديره: هذا، أي: القرآن أو الشرع بلاغ))[١٠].

والقول بأن يكون ﴿ بَلَٰغٌ ﴾ خبرا لمبتدأ محذوف مذهب سيبويه[١١]، أخذ به أكثر العلماء[١٢]، وما يؤيده ظهور هذا المحذوف والتصريح به في سورة [إبراهيم: ٥٢] قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ ﴾ونظائره كثيرة في القرآن الكريم[١٣].

وفي كلام القسطلاني إشارة إلى أن المبتدأ المحذوف يحتمل معنيين، الأول: ظاهر بدلالة السياق وتقديره يرجع إلى المدة التي لبثوا فيها كأنه قيل: تلك الساعة بلاغٌ، والثاني: هذا بلاغ، وتكون الإشارة بهذا إلى القرآن والشرع، يعني به تبليغ القرآن والشرع، فالوعظ يكون بهما، وهذان المعنيان قال بهما غير واحد ممن تقدَّم من العلماء[١٤].

وذهب الخليل في رفع ﴿ بَلَٰغٌ ﴾ على أنه مبتدأ، والخبر قوله تعالى: ﴿ لَّهُمْ ﴾، فيوقف على ﴿ وَلَا تَسْتَعْجِل ﴾، والمعنى: لهم بلاغ[١٥]، أي: لهم انتهاء وبلوغ إلى وقت فينزل بهم العذاب[١٦]. وقدح النحاة والمفسرون بهذا المذهب وعدُّوه ضعيفا لما فيه من الفصل ومخالفة الظاهر، فالخبر قد بَعُد عن المبتدأ وحال بينهما الجملة التشبيهية، وكذلك الظاهر في قوله: ﴿ لَّهُمْ ﴾، أنه متعلق بقوله: ﴿ وَلَا تَسْتَعْجِل ﴾، لأن المعنى: فلا تستعجل

للمشركين بالعذاب [١٧]. ولم يذكر القسطلاني هذا المذهب، لأنه مذهب ليس بجيد بل هو ضعيف جدا.

يتبيَّن مما تقدم أن القسطلاني دقيق في اختيار التوجيه المناسب عند تعدد الاحتمالات الإعرابية، فقد اختار النصب على المصدر في توجيه قراءة الحسن، لأنه تعبير يحتمل لمعنيين، كما هو الحال في قراءة الرفع عند الجمهور.

ثانيا: المفعول من أجله:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٤].

ذكر القسطلاني أنه أُختُلِف في قراءة ﴿مَعْذِرَةً﴾ فحفص ووافقه اليزيدي بالنَّصب[١٨]، وأورد في توجيه قراءة النصب ثلاثة احتمالات إعرابية، قال: ((النصب على المفعول من أجله، أي: وعظناهم لأجل المعذرة، ولو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله، وإليك من كذا لانتصب، أو النصب على المصدر بفعل مقدر من لفظها، تقديره: نعتذر معذرة، أو انتصب انتصاب المفعول به، لأن المعذرة تتضمن كلاما، والمفرد المتضمن لكلام إذا وقع بعد القول نُصِب نصبَ المفعول به، كقلتُ خُطبةً))[١٩].

المفعول من أجله اسم يفيد التعليل، ويُشترط في نصبه أن يكون مصدراً العامل فيه فعلا غير مشتق منه، أي: من غير لفظه، قلبياً من أفعال النفس الباطنة كالرغبة و ليس من أفعال اللسان واليد، مُفهم للعلة إذ يصح أن يقع جواب(لم فعلت) فهو عذر لوقوع الأمر، وأن يتحد مع المعلل به وقتا، وأن يتحد بالمعلل به فاعلا ولو تقديرا، ومتى فقد شرطا منها جُرَّ بحرف التعليل وهو اللام أو من أو في أو الباء[٢٠].

وفي نصب﴿ مَعْذِرَةً ﴾ ما هو محقق لشروط المفعول من أجله، ولذلك أورد القسطلاني توجيهه كذلك مشيرا بما ذكره: ولو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله، وإليك لانتصب، أنه مذهب سيبويه[٢١]، والحق أن سيبويه لم يذهب وحده هذا المذهب بل ذهب إلى ذلك أيضا الفرَّاء، والكسائي في أحد وجهين قال بهما[٢٢]، وجعل عدد من النحاة والمفسرين هذا المذهب هو الوجه في قراءة النصب، ومعظم تقديراتهم على معنى:

(وعظناهم لأجل المعذرة)، وذكروا أن ما في الآية من تساؤل بـ﴿ لِمَ تَعِظُونَ ﴾يبين صحة إعراب﴿ مَعْذِرَةً ﴾ مفعولا من أجله، لأنه جاء إجابة مُفهِمة للعِلَّة وعذرا لوقوع الأمر[٢٣].

والاحتمال الثاني بالنصب على المصدر بفعل مقدر من لفظها، هو أحد الوجهين الذين قال بهما الكسائي[٢٤]، وهو مذهب الأخفش والزجاج[٢٥]، وعدَّه عدد من النحاة والمفسرين الوجه في انتصاب﴿ مَعْذِرَةً ﴾، على تقدير: نعتذر معذرة[٢٦]، أي: ((اعتذرنا إلى الله تعالى بذلك معذرة))[٢٧].

وذهب الزمخشري والسخاوي وشعلة الموصلي وأبو شامة والبيضاوي، إلى أن النصب جائز على أحد الاحتمالين: المصدر أو المفعول لأجله، دون أن يرجحوا أحد الاحتمالين على الآخر[٢٨].

وأما الاحتمال الثالث أنه انتصب انتصاب المفعول به، فهو مذهب السمين الحلبي[٢٩] الذي بناه على أقوال النحاة، قال ابن مالك: ((ويُنصب بالقول وفروعه المفرد الذي هو جملة في المعنى، كالحديث والقصة والشعر والخطبة. .))[٣٠]، أي: ينتصب هذا المفرد على أنه مفعولا به، لأنه اسم الجملة، أي: هو جملة في الأصل، والجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعولا به، فكذا ما بمعناها[٣١].

وذهب السمين الحلبي إلى أن أظهر هذه الأوجه الوجه الأول بالنصب على المفعول من أجله[٣٢]، ويبدو أن ترتيب القسطلاني في ذكر الأوجه الإعرابية تقديما وتأخيرا القصد منه، أن الوجه الأول أظهرها، والوجه الثاني ليس في قوة الوجه الأول، وأما الوجه الثالث فهو قائم على التأويل والتقدير وما قبله أولى منه، لأن الحذف أرجح من التضمين، ففي التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف[٣٣]، وهذا يدل على أن القسطلاني قد وافق السمين الحلبي، وأنه حين ذكر الأوجه الإعرابية أراد أن يبين أن جميع هذه الوجوه صحيحة وتنسجم مع المعنى العام، فقد حكمت بها أقوال النحاة[٣٤]، وإن كان بعضها أولى من بعض. وأنه يسوق نقله ومادته سياقا مدروسا ويرتبها ترتيبا واعيا تقديما وتأخيرا.

وأما قراءة الباقين فقد ذكرها القسطلاني موردا توجيهها النحوي، قال: ((والباقون بالرفع خبر مبتدأ مضمر، أي: موعظتنا معذرةٌ. والعذر التنصل من الذنب))[٣٥]. وهذا تقدير سيبويه، الذي أخذ به أكثر النحاة، وأن بعضا منهم اختلف مع سيبويه في تقديره

للمبتدأ، فالفراء يقدره بـ(هي)، وأبو عبيد(ت٢٢٤هـ) يقدره بـ(هذه)، والفخر الرازي يقدره بـ(قولنا)[٣٦]. ويبدو أن الراجح ما قدَّره سيبويه، لأنه لمس فيه معنا فرَّق به بين الإخبار والتعليل، فاختار قراءة الرفع، لأن معنى الآية عنده ليس قائم على أساس الاعتذار والتعليل، إنما هو قائم على أساس الإخبار، قال: ((لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ﴾، قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم))[٣٧]، وقال النحاس: ((وهذا من دقائق سيبويه–رحمه الله– ولطائفه التي لا يلحق فيها))[٣٨].

ويتبين ممَّا تقدَّم أن القسطلاني حين ينقل يسوق نقله سياقا مدروسا، ويرتبه ترتيبا واعيا تقديما وتأخيرا.

ثالثا: المفعول فيه (النصب على الظَّرف):

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى ﴾ [طه: ٥٩].

ذكر القسطلاني قراءة الحسن والمطَّوَّعي لقوله تعالى: ﴿ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾ بنصب (يوم)[٣٩]، وبيَّن توجيهها النحوي، قال: ((وعن الحسن والمطوعي ﴿ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾بنصب (يومَ)، أي: وعدُكم كائن يومَ الزينة، كقولك: القتال يومَ كذا، والسفر غدا))[٤٠].

المفعول فيه: هو ظرفا الزمان والمكان، وسُميت ظروفا، لأن الأفعال والأشياء حلَّت فيها، فصارت كالأوعية لها، والظرف ما نُصب من أسماء الزمان والمكان على تقدير (في)[٤١]، لأن الظرفية معنى زائد على الاسم، وأن حقيقة الظرف هو (في)، فعُلم أن ثمَّة حرفا أفاده، فلذلك قيل أنها مقدرةٌ مرادةٌ[٤٢].

والذي يهمنا هنا ظرف الزمان الذي ينقسم إلى مبهم ومؤقت (مخصوص) والمراد بالمبهم النكرة التي لا تدل على وقت بعينه، نحو: حين، ووقت، وزمان. والمراد بالمؤقت ما دلَّ على زمان بعينه مخصوص، نحو: اليوم، والليلة، والشهر، والسنة، وهو ما يسمى بالمتصرف، الذي يُستعمل تارة اسما غير ظرف، فيُرفع ويُجر، ولا تُقدَّرُ معه (في)، وتارة يجوز أن تنصبها على الظرف، فتقدِّر معه (في)[٤٣]، وهذا الظرف قد يقع خبراً عن المبتدأ الحدث أي: المصدر، فإذا وقع خبراً عن المبتدأ الحدث، فإن المراد به أنه قام مقام الخبر

وناب عنه، فحُذِفَ الخبر تخفيفا للعلم به، وأقيم الظرف مقامه، وإنما أطلق عليه الخبر مجازا[٤٤].

إذا التوجيه النحوي لقراءة الحسن يقوم على هذا الأساس، وقد أشار إليه القسطلاني في التقدير الذي ذكره، فيتعين أن يكون ﴿مَوْعِدُكُمْ ﴾مبتدأ وهو مصدر، والخبر محذوف تقديره (كائن) وهو اسم فاعل حذف تخفيفا للعلم به، و(يومَ) ظرف منصوب أقيم مقام الخبر المحذوف، وهو ظاهر في أن المراد بـ ﴿مَوْعِدُكُمْ ﴾ المصدر لا غير[٤٥]، والمعنى: ((إنجاز وعدكم يوم الزينة))[٤٦].

وأجاز السمين الحلبي وجها آخر لتوجيه قراءة النصب وهو: ((أن يكون ﴿مَوْعِدُكُمْ ﴾ مبتدأ، والمراد به المصدر و(يومَ الزينة) ظرف له، و ﴿ضُحًى ﴾ منصوب على الظرف خبرا للموعد))[٤٧]. وهذا الوجه لم يذكره القسطلاني، وهو يدل على أن القسطلاني على الرغم من كثرة عنايته بآراء السمين الحلبي، لم يمسك عن الخروج عن بعض اختياراته، أو في الكلام عن هذه القضية أو تلك، فنراه اختار الوجه الأول، دون أن يورد ما قاله السمين الحلبي كاحتمال آخر لقراءة النصب، لأن الاختيار عنده ما يعضده من الاستعمال القرآني، لأن الأكثر استعمالا أولى بالتخريج عليه[٤٨]، ((وأن اطراد الاستعمال القرآني لأسلوب تركيبي أو بنيوي معين، يستوجب مراعاة هذا الاستعمال عند النظر في التراكيب أو الاستعمالات المماثلة))[٤٩]. وقد أورد القسطلاني استعمالات مماثلة لهذا الاختيار[٥٠] ليثبت اطراد القاعدة النحوية.

وأجاز الزمخشري أن يكون﴿مَوْعِدُكُمْ ﴾مبتدأ مرادا به الزمان، و ﴿ضُحًى ﴾ خبره على نية التعريف فيه[٥١]، وهذا خلاف الظاهر، وهو يقوم على التأويل[٥٢]، ومتى ما أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى عند القسطلاني ولاسيما إذا لم يقم دليل على خلافه ، ولذلك لم يذكر هذا الوجه.

أما قراءة الجمهور فقد أورد القسطلاني توجيهها، قال: ((والجمهور على الرفع خبراً لـ﴿مَوْعِدُكُمْ ﴾، فإن جعلت ﴿مَوْعِدُكُمْ ﴾ زمنا، لم تحتج إلى حذف مضاف، إذ التقدير: زمان الوعد يومُ الزينة، وإن جعلته مصدرا احتجت إلى حذف مضافٍ تقديره: وعدكم وعد يوم الزينة. قاله في (الدُّر)))[٥٣]. ففي قراءة الرفع يحتمل موضع﴿مَوْعِدُكُمْ ﴾ أكثر من

وجه، ويوجد ما يُرجح كلا منهما، فإن (الموعد) محتمل للمصدر وللزمان وللمكان[٥٤]، لأن كل من كان فاؤه واو ولم يكن لامه معتلة من فَعَلَ يَفْعِلُ، فإنه يكون من المصدر والزمان والمكان على مَفْعِلْ [٥٥]، لذا ينبغي إذا جُعِل الموعد مصدرا أن يكون على حذف المضاف، والتقدير: وعدكم وعد يوم الزينة، وإذا جُعِل زمنا- وبه يُعلم المكان أيضا- لم يحتج إلى حذف مضاف، والتقدير: زمان الوعد يوم الزينة[٥٦]. ولا فرق في الحاصل بين قراءة الحسن وقراءة الجمهور إذ الجواب مطابق معنى دون تكلف[٥٧].

واهتم القسطلاني بما ذكره المفسرون في يوم الزينة من وجوه، قال: ((ويوم الزينة كان عيدا لهم ويوما مشهورا، وصادف يوم عاشوراء، وقيل: هو يوم كسر الخليج. . . . وقيل: يوم النيروز))[٥٨].

ولا يخفى على القارئ أن القسطلاني مسبوق بهذه التوجيهات[٥٩]، غير أنه انتقى اختياره دون أن يورد ما قاله السمين الحلبي كاحتمال آخر لقراءة النصب، على الرغم من عنايته بآرائه، فالأكثر استعمالا أولى بالتخريج عليه عنده ليثبت اطراد القاعدة النحوية، لاسيما أنه أورد استعمالات مماثلة لهذا الاختيار، كما أنه لم يذكر ما أجازه الزمخشري، لأنه خلاف الظاهر ومتى ما أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى عنده ولاسيما إذا لم يقم دليل على خلافه، وهذا يدل على وضوح شخصيته النحوية، وأنه أيضا اهتم بما يذكره المفسرون من وجوه لبعض الألفاظ والمعاني.

رابعا: النصب على الإستثناء:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٤٨].

قال القسطلاني: ((وعن الحسن ﴿ مَن ظُلِمَ ﴾ ببنائه للفاعل[٦٠]، وهو استثناء منقطع فهو في محل نصب على أصل الاستثناء المنقطع))[٦١].

والإستثناء أحكامه مشهورة، ونذكر هنا ما تدعو الحاجة إلى ذكره وهو الاستثناء المنقطع ، وهو أن يكون ما بعد (إلا) مُخْرَجٌ تقديرا عمَّا قبلها[٦٢]، ((إذ لابد من صفة تكون قيدا في المذكور الأول، منفية في المذكور بعد إلا))[٦٣]، فالإستثناء في هذا الباب حقيقته استدراك[٦٤]، ولهذا قدَّره سيبويه ب(لكن) علامة على أنه منقطع[٦٥]. وحكم

المستثنى المنقطع بعد نفي أو شبهه، إذا صحَّ إغناؤه عن المستثنى منه، وجوب النصب على لغة الحجازيين وهو الأرجح والأفصح، وجواز النصب والإبدال على لغة بني تميم، أما الإستثناء المنقطع الذي لا يجوز فيه تفريغ ما قبل(إلا) للاسم الواقع بعدها، أي: لو حذفت المستثنى منه واستغنيت عنه بالمستثنى لم يصح، نحو: ما زاد إلا ما نقص، فحكم المستثنى وجوب النصب عند الجميع(٦٦). وقراءة الحسن من هذا القسم(٦٧)، فـ﴿ مَن ﴾ في موضع واجب النصب على الاستثناء، وهذا ما قصده القسطلاني بقوله: فهو في محل نصب على أصل الإستثناء المنقطع، والنحويون متفقون على أن قراءة(من ظَلَمَ) بفتح الظاء من الاستثناء المنقطع(٦٨).

وذكر القسطلاني أنه أُخْتُلِفَ في تقدير معنى هذا الاستثناء، وحاصل ذلك عنده يرجع إلى أحد تقديرين: ((إما أن يكون راجعا إلى الجملة الأولى، كأنه قيل: لا يحب الله الجهر بالسوء، لكنَّ الظالم يَجهر به. وإما أن يكون راجعا إلى متعلق الجهر، وهو من يجاهَر ويواجَه بالسوء، أي: لا يحب الله أن يُجهر بالسوء لأحد لكن الظالم يُجهر له به، أي: يُذكرُ ما فيه من المساوئ في وجهه لعله أن يرتدع))(٦٩). وأصل هذين التقديرين ذكرهما الطبري والزجاج(٧٠).

ولهذا الاستثناء تقديرٌ ثالث(٧١) ترك ذكره القسطلاني، لأنه يؤدي إلى جواز أن يكون﴿ مَن ﴾ مرفوعا على البدل، وهو مذهب الزمخشري وابن عطية والرازي(٧٢)، كما ترك ذكر ردِّ أبي حيان عليهم في حديث طويل خلاصته، أن الرفع على البدل لا يصح جوازه حقيقةً ولا مجازاً في توجيه قراءة الحسن، لأنه يؤدي إلى فساد المعنى(٧٣)، وبذلك يكون المعنى متحكما في التوجيه الإعرابي، محددا لأحد الوجوه الإعرابية مانعا للآخر(٧٤)، فيتحصل بذلك وجه إعرابي واحد وهو وجوب النصب على الاستثناء وهو الصحيح، وهذا ما أكده القسطلاني بقوله: ((وكون هذا المستثنى في هذه القراءة منصوب المحل للانقطاع، هو الصحيح))(٧٥).

ولم يذكر القسطلاني قراءة الجمهور، لأنها قراءة معروفة مشهورة، ولأنه كما هو معلوم إن وضع أي كتاب لابد أن توجد أسباب تدعو إليه، وأهداف يرتجى منها، ومن بين تلك الأهداف التي يريدها القسطلاني إثبات أن القراءات الأربع الزائدة ليست أقل فصاحة

من القراءات العشر المتواترة، كما أن الدواعي العلمية والمنهجية دعت عنده إلى تركيز المادة العلمية في نصوص قصيرة مختصرة اختصارا كافلا لتحقيق الحقائق، حتى يسهل على الدارسين حفظها، وإن كانت عبارته تشير إلى أنها اقتباس مباشر من البحر المحيط والدر المصون، لكن هذا لا يعني عدم وضوح شخصيته النحوية، بل ان شخصيته النحوية واضحة جدا، وذلك من خلال إنعامه النظر في المسألة والاستخلاص منها، لذلك تبدو مسائله أكثر تنظيما وأحسن ترتيبا، ولا يصعب عليه ذلك، لأنه كان في قمة النضوج العلمي عند تأليف كتابه.

خامسا: النصب على الحال:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمۡ عَلَيۡكُمۡ فَلَقَٰتَلُوكُمۡۚ فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا ﴾ [النساء: ٩٠].

ذكر القسطلاني أنه أُخْتُلِفَ في قراءة ﴿ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ قال: ((فيعقوب بنصب التاء منونة على الحال بوزن(تَبِعَةً)، ووافقه الحسن[٧٦]، وقرأ الباقون بسكون التاء فعلا ماضيا))[٧٧].

الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول في وقت ذلك الفعل، فضلة ذُكرت زيادة في الفائدة، يقع في جواب كيف، وحقها أن تكون نكرة، لأنها في المعنى خبر ثاني، وهذا القسم من الحال يسمى مؤسِّسَة، ويسمى مُبينة أيضا وهو الغالب، أما القسم الثاني فيسمى الحال المؤكدة، وهي ما أكدت عاملها: وهي كل وصف دلَّ على معنى عامله، معنى فقط وهو الأكثر، أو لفظا ومعنى وهو دون الأول في الكثرة[٧٨].

ويقع في موضع الحال الجملة، ولا تخلوا من أن تكون اسمية أو فعلية فعلها مضارع أو ماضي، فقد يقع الماضي(لفظا ومعنى) موقع الحال، على أن تكون (قد) معه في اللفظ أو مقدرة الوجود، لأن قد تقربه من الحال، وهذا قول البصريين[٧٩]، ((وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا: لا تحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون (قد)، والأصل عدم التقدير لا سيما في ما كثر استعماله))[٨٠].

فـ(حصرةً) اسم منصوب على الحال من الفاعل وهو الواو في ﴿ جَآءُوكُمْ ﴾، والذي يبدو أن القسطلاني حين قدم ذكر قراءة يعقوب يريد أن يؤكد أنها دليل على أن الفعل الماضي ﴿ حَصِرَتْ ﴾ في قراءة الباقين يقع حالا بتقدير قد أو بغير تقدير وهو الراجح، لأن الأصل عدم التقدير لكثرة استعمال ما جاء منه بغير قد[٨١]. ولم يذكر القسطلاني غير هذا الاحتمال، بينما ذكر أكثر العلماء وجوها أخرى، وهي:

أ: أن يكون ﴿ حَصِرَتْ ﴾ صفة لحال محذوف[٨٢]، تقديره: أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم، ويُعزى هذا الوجه للأخفش[٨٣]، قال به لئلا يحتاج إلى إضمار (قد)، كما أنه يرى أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى[٨٤]، وفي هذا الوجه بعض الضعف لإقامة الصفة مقام الموصوف المنصوب على الحال[٨٥].

ب: إن جملة ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ تحتمل الإنشائية والخبرية[٨٦]، فذهب المبرد إلى أنها جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب معناها الدعاء[٨٧]، ووافقه على ذلك ابن طراوة(ت٥٢٨هـ)، وأبو البركات الأنباري[٨٨]، وما ذهب إليه المبرد ردَّه الفارسي وغيره[٨٩]، لأنه يؤدي إلى فساد المعنى، ((لأنه دعاء لهم من حيث أنهم إذا كرهوا قتال قومهم قويت شوكتهم. . . ، وإنما ينبغي أن يكون الدعاء بأن يحبب إليهم قتال قومهم))[٩٠]، وذهب ابن عطية وابن هشام إلى أن المعنى صحيح ولك أن تجيب بأن المراد الدعاءُ عليهم بأن يُسلبوا أهلية القتال، فلا يقاتلوا المسلمين تعجيزا لهم، ولا يقاتلوا قومهم تحقيرا لهم، فلا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدا البتة[٩١]، وبالرغم من هذه الإجابة يمكن القول: أن هذا الوجه لم يسلم من الرد.

ج: أن يكون ﴿ حَصِرَتْ ﴾ في موضع جر على النعت لـ ﴿ قَوْمٍ ﴾، و ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ ﴾ معترض، وما بينهما صفة أيضا، ويدل عليه قراءة من أسقط ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ ﴾ وهو أُبَيُّ بن كعب، فيكون المعنى: قومٍ حصرةٍ صدورهم[٩٢].

وهذا الوجه وإن كان محتملا من حيث التقدير إلا أنه مشكل من حيث التأييد، لأن القسطلاني لا يأخذ بالوجوه المحتملة التي تؤيدها قراءةٌ ليست من طرق كتابه[٩٣].

د: أن يكون ﴿ حَصِرَتۡ ﴾ بدل اشتمال من ﴿ جَآءُوكُمۡ ﴾، لأن المجيء مشتمل على الحصر وغيره[٩٤]، ((وفيه بعد لأن الحصر من صفة الجائين))[٩٥].

هـ: أن يكون جواب شرط تقديره: إن جاؤوكم حصرت، بإضمار (عن) تقديره: عن أن يقاتلوكم، وهو مذهب الجرجاني، وفيه ضعف لعدم الدلالة على ما ادَّعاه من إضمار[٩٦].

و: أن يكون ﴿ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ جملة مستأنفة خبر بعد خبر، وهذا الوجه حكاه الزجاج[٩٧]، ويعني ذلك أن قوله: ﴿ جَآءُوكُمۡ ﴾خبر قد تم، و ﴿ حَصِرَتۡ ﴾ خبر ثاني مستأنف[٩٨]، وهو وجه جائز إلا أنه مرجوح، لأن ﴿ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ فُسِّرت في أقوى الوجوه على أنه حال[٩٩]، كما هي عند جمهور النحويين في موضع نصب على الحال[١٠٠].

فيظهر أن الوجوه والاحتمالات المتقدمة الذكر في بعضها نظر، وفي البعض الآخر ضعف، وما كان منها محتملا ففي تأييده مشكل، وما كان جائزا فهو مرجوح، لذلك اقتصر القسطلاني على ذكر وجه واحد فقط، لأنه أقوى الوجوه، والأكثرون قالوا أنه في موضع حال، وهذا يدل على أن القسطلاني يستقصي التوجيهات النحوية التي تتعلق بكل مسألة من مسائل كتابه، والإلمام بمظان المسألة الواحدة التي يعالجها في مختلف المصنفات والآثار، مما يدل على سعة اطلاعه ووفرة محصوله واستيعابه لما سبقه من التراث النحوي في إعراب وتوجيه القراءات القرآنية.

سادسا: النصب على التمييز:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُۖ فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [يوسف: ٦٤].

ذكر القسطلاني[١٠١] أنه اخْتُلِفَ في قراءة ﴿ خَيۡرٌ حَٰفِظٗا ﴾ فنافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر، وكذا أبو جعفر ويعقوب، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن على جعله مصدرا[١٠٢]، مستدلا بالآيات القرآنية في توضيح الألفاظ من أجل

تقريب وتوضيح قراءتها إلى ذهن القارىء، قال: ((أي: حِفظٌ خيرٌ من حِفظكم طِبقَ ﴿ وِقۡرًا ﴾ [الذاريات: ٢]))[١٠٣].

وعَوَّل القسطلاني على إجماع النحاة والمفسرين في توجه طائفة من القراءات من بينها هذه القراءة في أنها محمولة على التمييز[١٠٤]، قال: ((ولم يجيزوا في هذه القراءة غير النصب على التمييز، لأنهم لو جعلوها حالا لكانت من صفة ما يصدق عليه ﴿ خَيۡرٌ ﴾، ولا يصدق ذلك على ما يصدق عليه ﴿ خَيۡرٌ ﴾ لأن الحِفظ معنى من المعاني))[١٠٥].

التمييز والتفسير والتبيين: اسم نكرة فضلة منصوب رافع للإبهام عن لفظ أو خبر يحتمل وجوها، فهو منطوي على شيء مبهم، والأحسن عند قصده إدخال من عليه احترازا من الحال فإنها تشاركه في القيود المتقدمة، وهو ضربان: الأول: ما يرفع الإبهام عن نسبة في جملة أو ما شابهها، وهو منتصب عن تمام الكلام، والثاني: منتصب عن تمام الاسم، وهو الذي يرفع الإبهام عن مفرد، والذي يتم به الاسم ويؤذن بانفصاله مما بعده أربعة أشياء: التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة، والتمييز بعد الإضافة ونون الجمع يقع لازما، وبعد التنوين ونون التثنية إن شئت أثبته ونصبت ما بعده، وإن شئت حذفته وخفضت ما بعده، وحق التمييز الجمود، وقد يقع مشتقا نحو: لله درُّه فارسا[١٠٦].

فـ(حِفظا) تمييز منصوب عن تمام الكلام، مبين إبهام نسبة من محتمل، لأنه لا يُدرى معنى الخير في أي نوع هو، والمعنى: ((حِفظ الله خير من حِفظكم))[١٠٧]. أما السبب الذي ذكره القسطلاني في عدم جواز أن يكون(حِفظا) حال، فتفسيره هو أن حق الحال أن تدل على ما يدل عليه نفس صاحبها، لأنها وصف له وخبر عنه، والوصف نفس الموصوف، والخبر نفس المُخَبر عنه، وبمقتضى هذا لا تقع في الأصل المصادر الجامدة أحوالا، لأنها غير صاحبها في المعنى، ولئلا يلزم الإخبار بمعنى عن الذات، ففي التعبير بالمصدر مبالغة لا تكون في الوصف، والمصدر يباين الذات [١٠٨].

ونقل القسطلاني ما ذهب إليه السمين الحلبي[١٠٩]من أن التأويل المعتمد على المبالغة أو حذف المضاف أو الاشتقاق في وقوع المصدر موقع الوصف أو الخبر عن الذوات في نحو(زيد عدل)، فعل بعضهم مثل ذلك في النصب على الحال[١١٠]، لجواز حمل (حِفظا) عليه، وفيه تعسُّفٌ، قال: ((ومن تأوَّل (زيد عدل) على المبالغة، أو على

حذف المضاف، أو على وقوع المصدر موقع الوصف يجيز في(حِفظا) أيضا الحالية بالتأويلات المذكورة، وفيه تعسُّفٌ))[١١١].

أما قراءة الباقين فقد ذكرها القسطلاني، وأورد في توجيهها احتمالين إعرابيين، قال: ((وقرأ حفص وحمزة والكسائي، وكذا خلف ﴿ خَيْرٌ ﴾ بالتنوين، و ﴿ حَٰفِظًا ﴾بفتح الحاء وألف بعدها وكسر الفاء على جعلهِ اسم فاعل، أي: حافظُ الله خير من حِفظكم، طِبْقَ ﴿ يُحَافِظُونَ ﴾ [المؤمنون: ٩]. وفي نصبه وجهان: أحدهما: أنه تمييز، وهو الأظهر. والثاني: أنه حال))[١١٢].

ولا ينبغي أن يكون ﴿ حَٰفِظًا ﴾منتصبا على الحال[١١٣]، لا على سبيل الاختيار كما ذهب إليه الزجاج وغيره[١١٤]، ولا على سبيل الجواز كما ذهب إليه عدد من العلماء[١١٥]، ولا على الجمع بين الوجهين كما ذهب إليه ابن خالويه وشعلة الموصلّي والبيضاوي[١١٦]، لأن﴿ حَٰفِظًا ﴾ تمييز لا حال على الصحيح كما هو في القراءة الأولى، وقد ذهب إلى ذلك عدد من العلماء[١١٧]، وكونه تمييز لا حال للأسباب التالية:

أولا: إن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بـ(من) لتخلصه للتمييز، لأن((المعنى: حافظ الله خير من الحافظ منكم فإن لله تعالى حَفظةً))[١١٨] ، فتصريحهم بمن دليل على أنه تمييز[١١٩].

ثانيا: إن أفعل التفضيل لا بد لها من تمييز، لأن أفعل التفضيل أقوى في العمل من ألفاظ العقود، وأفعل مشتق وألفاظ العقود جامدة، والمشتق أولى بالعمل من الجامد، وكلٌ عاملٌ في التمييز طالب له، فـ﴿ خَيْرٌ ﴾ أفعل تفضيل وما بعدها تمييز لا حال[١٢٠].

ثالثا: جواز الإضافة في هذه القراءة دليل على أنها تمييز[١٢١]، وقد قُرِىء بهذا الجائز، قال القسطلاني: ((وعن المطوعي ﴿ خَيْرٌ ﴾ بغير تنوين، ﴿ حَٰفِظًا ﴾ بالألف بعد الحاء مع الخفض على الإضافة))[١٢٢]، وهذه القراءة تأييد على أنه تمييز لا حال.

وذهب السخاوي إلى أنه لا وجه لمنع مجيئه حالا[١٢٣]، وعلل السمين الحلبي ذلك بأنها حال لازمة، لأنها حال مؤكِّدة[١٢٤]، ويبدو أن مجيئه على الحال ضعيف[١٢٥]، لأن الحال المؤكدة لابد للكلام والمعنى منها[١٢٦]، والمعنى على الحال يكون((فالله خير

الأرباب والسادات في حال حفظه))[١٢٧]، وهذا المعنى ليس بجيد، لأن فيه تقييد ﴿ خَيْرٌ ﴾ بهذه الحال[١٢٨]، وذلك خلاف شروط الحال المؤكدة، لأن((هذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلَح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود))[١٢٩].

يظهر مما تقدَّم أن القسطلاني عَوَّل على إجماع النحاة والمفسرين في توجه طائفة من القراءات من بينها هذه القراءة(حِفظا)، كما أنه استدلَّ بالآيات القرآنية في توضيح الألفاظ من أجل تقريب وتوضيح قراءتها إلى ذهن القارىء.

سابعا :النصب على التبعية:

أ: النصب على الصفة(النعت):

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٠٤].

ذكر القسطلاني قراءة ابن محيصن والحسن لقوله تعالى ﴿ رَٰعِنَا ﴾، وأورد توجيهها النحوي، مع تعيين موضع الخلاف وتقييده، قال: ((وعن ابن مُحَيصنٍ والحسن ﴿ رَٰعِنَا ﴾ هنا، والنساء[٤٦] بالتنوين[١٣٠] على أنه صفة لمصدر محذوف أي: قولا راعِناً، وهو على طريق النَّسب، كلابن وتامر))[١٣١].

النعت: لفظ يتبع الموصوف في إعرابه، المكمِّل متبوعه ببيان صفة من صفاته[١٣٢]، ويكون على عدة أوجه منها أن يكون نسباً، أي: وصف يُنسب إلى أب أو بلدة أو حِرفة، أو ضرب من الضروب[١٣٣]، ثم أن من النسب ما لا يلحقه ياء النسب، وذلك إذا جعلت المنسوب صاحب شيء يعانيه ويعالجه، فيكون بناء الاسم على (فعَّال)، نحو: بزَّاز، وإن كان ذا شيء ولم يكن صنعة يعانيها، فأكثر ما يجيء بناء الاسم على (فاعل) نحو: تامر ولابن ودارع ونابل، أي: ذو تمر وذو لبن وذو درع وذو نبل، وهذه الأشياء صارت صفات بما لها من معنى الصفة، فهي أسماء غير مشتقة، لأنها لم تؤخذ من فعل، إنما هي واقعة موقع اسم الفاعل وفي معناه[١٣٤]، وهذا مذهب سيبويه[١٣٥]، والقراءة من هذا القسم، ف(راعناً) صيغة فاعل للنسبة، ووُصِف القول به للمبالغة[١٣٦]، ((والمعنى: لا تقولوا قولا

ذا رعونة))[١٣٧]، وهذا الوجه اختاره كثير من العلماء[١٣٨]، ويبدو أن القسطلاني وافقهم على ذلك.

وذهب الفراء وغيره إلى أن (راعناً) مصدر منصوب بالقول، والمعنى: لا تقولوا رعونة[١٣٩]، وهذا التوجيه قائم على أساس أن القول في هذا الباب من الأفعال غير المتعدية إلى مفعول به، فإن وقع بعده اسم من لفظه أو معناه نُصب به نصب المصادر (المفعول المطلق)، نحو: قلت خيرا، وقلت حقا، وقلت باطلا، وما أشبه ذلك[١٤٠]، وهو مذهب مرجوح، لأنه((لمَّا كان القول سببا في السَّبِّ اتصف بالرَّعن))[١٤١].

وبيَّن القسطلاني مقدار تعلق اختلاف القراءات بالتفسير، فقد أظهر أن لهذه القراءة أثرا واضحا في التفسير باعتبارها القرينة التي تلقي الضوء على النص القرآني الكريم، ((لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءةٍ قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى))[١٤٢]، فقد عرف لفن القراءة حقه من هذه الجهة، أي: بيان معنى الآية باعتبار القراءة فيها بقصد بيان وجه معناها وتخصيصه في أن يكون المراد نهي المؤمنين عنها، لأن اليهود كانت تقوله مريدين نسبته عليه الصلاة والسلام إلى الرَّعن، وهو الظاهر المفهوم من هذه القراءة في معنى الآية دون غيره، لأن المفسرين ذكروا وجوها أخرى لا مدخل لليهود فيها[١٤٣]، قال: ((فنُهوا في هذه القراءة عن أن يخاطبوا الرسول عليه الصلاة والسلام بلفظ يكون فيه نقص، أو يُوهم شيئا من الغضِّ لما يستحقه عليه السلام من التعظيم، وتلطيف القول وأدبه،. . . وكان المسلمون يقولون للرسول عليه الصلاة والسلام: راعنا، أي: راقبنا، وتأنَّ بنا، في ما تُلَقِّنُنا حتى نفهمه، وسمع اليهود فخاطبوه علي الصلاة والسلام، مريدين نسبته إلى الرَّعن، أو سبَّه بالكلمة العبرانية التي كانوا يتسابُّون بها وهي (راعينا)، فنُهي المؤمنون عنها، وأُمِروا بما يفيد تلك الفائدة ولا يقبل التلبيس، وهو ﴿ ٱنظُرۡنَا ﴾ بمعنى انظر إلينا، أو انتظرنا. . .))[١٤٤].

ويستفرغ القسطلاني وسعه في طلب القراءة ولم شتات مواضع ذكرها في كتب القراءات، والتنبيه إذا كان للقارئ قراءة وافق بها الجمهور، وهذا أحسن ما يكون في الضبط والإتقان، فهو عمل محقق، قال: ((وفي المفردة عن ابن محيصن أيضا بلا تنوين كالباقين))[١٤٥].

ولم يذكر القسطلاني التوجيه النحوي لقراءة الباقين، لأنها قراءة واضحة التوجيه، وهذا رأيه في أغلب مواطن كتابه حين يذكر توجيه قراءة القراء الأربعة، ولا يذكر توجيه قراءة الباقين(١٤٦).

ويتبين مما تقدم أن القسطلاني اختار أقوى الوجوه في توجيه قراءة ابن محيصن والحسن، كما أنه عرف لفن القراءة حقها من جهة التفسير باعتبارها القرينة التي تلقي الضوء على النص القرآني الكريم بقصد بيان وجه معناه وتخصيصه، وهذا يدل على عمق ثقافته في التفسير، كما أنه يستفرغ وسعه في طلب القراءة ولم شتات مواضع ذكرها، وهذا أحسن ما يكون في الضبط والإتقان، كما أن القسطلاني لا يذكر توجيه قراءة الباقين إذا كانت واضحة التوجيه.

ب: النصب على العطف:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٤٠].

ذكر القسطلاني أنه اخْتُلِفَ في قراءة ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ ﴾ فيعقوب بنصب التاء(١٤٧)، وشرع في ذكر توجيهها النحوي بما نقله عن البيضاوي، قال: ((قال البيضاوي(١٤٨): عطفا على ﴿ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ ﴾))(١٤٩)، أي: ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ ﴾ معطوفة على المفعول الأول لجَعل، والتقدير: وجعل كلمةَ الله هي العليا(١٥٠).

وزعم الفراء وأبو حاتم ومكي والعكبري، أن قراءة النصب تشكل من حيث الإعراب والمعنى(١٥١)، أما الإعراب فكان الأجود أن يقال: وكلمته هي العليا، فلا يظهر اسم الله عز وجل، لأنه يضعف في القياس وضع الظاهر موضع المضمر(١٥٢)، وأما من حيث المعنى فإن العطف يُشعر بأن كلمة الله كانت سفلى ثم صارت عليا، لِمَا يُشعر به الجعل من إحداث الحالة، والأمر ليس كذلك، لأن كلمة الله لم تزل عالية في نفسها أبدا(١٥٣).

والقسطلاني لم يذكر هذا الإشكال، لأنه لا ينبغي أن يُلتفت إلى من ضعَّف هذه القراءة، فهي قراءة متواترة[١٥٤]، كما أنه لا إشكال في وضع الظاهر موضع المضمر، لأن القرآن ملآن من هذا النوع، وهو حسن جيد بل هو من أحسن ما يكون عند النحويين الحذَّاق، لأن فيه تعظيما وتفخيما[١٥٥]، وأما المعنى فهو بليغ، فـ﴿ وَجَعَلَ ﴾ في هذا الموضع بمعنى (صيَّر)[١٥٦]، وهذا يدل إمَّا((على انتقال ذلك الشيء المصيَّر عن صفة ما إلى هذه الصفة))[١٥٧]، أو ((أنه لما تصادمت الكلمتان وتناقضتا بطلت كلمة الذين كفروا واستقر ثبوت كلمة الله))[١٥٨]، كما أن ﴿ هِيَ ﴾ ضمير فصل لا محل له من الإعراب في هذه القراءة، وهو من مؤكدات الجملة[١٥٩]، وفائدته أنه دخل الكلام لإزالة اللبس الذي قد يتوهم، ورفع المجاز الذي يحتمله الكلام[١٦٠].

أما قراءة الباقين فقد أورد القسطلاني توجيهها، قال: ((وقرأ الباقون برفعها على الابتداء، ويجوز أن يكون مبتدأ ثانيا، و﴿ ٱلْعُلْيَا ﴾ خبرها، والجملة خبر الأول))[١٦١].

وهذا التوجيه قائم على الاستئناف، كأنه تم الكلام عند قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰۗ ﴾ ثم ابتدأ وقال: ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ﴾ على الابتداء والخبر، ويجوز أن تكون﴿ هِيَ ﴾ مبتدأ ثانيا، و﴿ ٱلْعُلْيَا ﴾ خبره، والمبتدأ الثاني مع الخبر كلاهما خبر للمبتدأ الأول الذي هو﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ ﴾ [١٦٢].

وجميع من تقدم من النحاة والمفسرين جعل قراءة الرفع هي الاختيار[١٦٣]، وتفاوتت عباراتهم في بيان السبب، والقسطلاني اختار عبارة البيضاوي، قال: ((قال البيضاوي[١٦٤]: والرفع أبلغ لما فيه من الإشعار بأن كلمة الله عالية في نفسها، وإن فاق غيرها فلا ثبات لتفوقه ولا اعتبار))[١٦٥].

وهذا يدل على أن القسطلاني يقتبس ما يحتاج إليه من مظانه، ويلتقط الدرر فينظمها حسبما يليق بالمسألة التي هو بصددها، فيضمنها لطائف ما جمعه، فيذكر من أقوال العلماء ما تساعد عباراتهم في فهم معنى القراءة وترجيحها.

وكون قراءة الرفع أبلغ من قراءة النصب لا يفضي إلى أن تكون قراءة النصب أضعف في الإعجاز، بسبب أن المتميزة هي البالغة غاية البلاغة وأن الأخرى توسعة

ورخصة، بل هي أيضا بالغة الطرف الأعلى من البلاغة وهو ما يقرب من حد الإعجاز(١٦٦).

ج: النصب على البدل:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ ١٢٥ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ [الصَّافات: ١٢٥- ١٢٦].

ذكر القسطلاني أنه اخْتُلِفَ في قراءة ﴿ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ وَرَبَّ ﴾ فحفص وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف، ووافقهم الأعمش بنصب الأسماء الثلاثة(١٦٧)، وأورد في توجيه قراءة النصب احتمالين إعرابيين، قال: ((بنصب الجلالة الشريفة والاسمين الكريمين بعدها بدلا من ﴿ أَحۡسَنَ ﴾ أو عطف بيان، إن قلنا: إن إضافة التفضيل محضة، و ﴿ رَبَّكُمۡ ﴾نعت، و ﴿ وَرَبَّ ﴾ عطف عليه))(١٦٨).

والبدل اصطلاحا: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة(١٦٩)، وهو من البصريين، وأما الكوفيون يسمونه بالترجمة والتبين والتكرير(١٧٠)، وهو على أربعة أقسام: بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل اضطراب وغلط ونسيان ويسمى بالبدل المباين للمبدل منه والذي لا يأتي شيء منه في القرآن الكريم(١٧١)، والذي يهمنا هنا هو بدل كل من كل، لأن القراءة من هذا القسم، وسمَّاه الجزولي(ت٦٠٧هـ) بدل الشيء من الشيء(١٧٢)، وأطلق عليه ابن مالك البدل المطابق(١٧٣)، لوجوده في ما لا يُطلق عليه كل، وذلك إنما يطلق كل على ذي أجزاء وذلك ممتنع في اسم الله تعالى(١٧٤)، فلفظ الجلالة ﴿ ٱللَّهَ ﴾ بدل مطابق للمبدل منه ﴿ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴾مساوي له في المعنى، ولم يذكر عدد من العلماء غير هذا الوجه(١٧٥)، لأن في باب البدل يكون المقصود الاسم الثاني إذ هو معتمد الحديث، وإنما يذكر المبدل منه توطئة له(١٧٦)، فيكون الكلام على هذا من وجه واحد، وهو محمول على ﴿ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴾ وهو يدل على معنى قراءة الرفع، لأن البدل في نية الاستئناف(١٧٧)، والمعنى: لِمَ تعبدون مالا ينفع ولا يضر وتذرون عبادة أحسن الخالقين الله الموصوف بهذه الصفات(١٧٨)، بينما ذكر البعض الآخر جواز أن يكون لفظ الجلالة عطف بيان(١٧٩)، ويبدو أن القسطلاني وافقهم

على ذلك، وإنما جاز أن يكون عطف بيان، لأن عطف البيان في الحقيقة هو البدل، وكل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا [١٨٠]، والمقصود من عطف البيان زيادة التصريح بشرح وتبيين لحقيقة المقصود، لأن المقام مقام إيضاح لأصل الديانة بأن لا رب لهم إلا الله، فالكلام مسوق لتذكيرهم بهذا وهو أول أصول الدين[١٨١]، أما اشتراط أن تكون إضافة أفعل التفضيل محضة، وذلك لأن الإضافة المحضة تفيد التعريف والتخصيص، لأنها ليست في تقدير الانفصال وفائدتها راجعة إلى المعنى[١٨٢]، ولأن عطف البيان يُشترط موافقته المتبوع في التعريف والتنكير والإفراد وغيرها[١٨٣]، ولذلك لزم أن تكون إضافة أفعل التفضيل محضة، ثم إن في هذا الاشتراط إشارة إلى أنه اختلف في إضافة أفعل التفضيل هل هي محضة أم لا؟ فذهب ابن السراج والفارسي وغيرهم إلى أن إضافته غير محضة[١٨٤]، لأنها في تقدير الانفصال فهي لا تفيد التعريف لكونها راجعة إلى اللفظ فقط، فإنها تضاف إلى جماعة تشترك في هذه الصفة وهو أحدهم، إلا أن صفته زائدة على صفتهم[١٨٥]، فهم يقررون أن أفعل التفضيل لا يضاف إلا ويكون المضاف بعض المضاف إليه، وهو قول مرجوح، لأن الصحيح في ذلك أنها محضة، نص على ذلك سيبويه، وهو قول أكثر النحاة[١٨٦]، وعليه فإن قوله تعالى: ﴿ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾ إضافة محضة، لأنه أضيف إلى جنسه ولم يكن بعضه، والمعنى: أحسن من كل من تسمَّى خالق، لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله، وأن الناس يصنعون ولا يخلقون[١٨٧].

وأجاز ابن خالويه والعكبري نصبه على الاختصاص بإضمار فعل تقديره (أعني)[١٨٨]، ((وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من موصوف آخر غيره على سبيل الفخر والتعظيم))[١٨٩]، وهذا الوجه يصح إذا كانت الإضافة غير محضة، وقد تقرر أن إضافة أفعل التفضيل في ﴿ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾ إضافة محضة وأنه لا خالق غير الله، وعلى ذلك فهذا الوجه ضعيف من حيث المعنى ولذلك لم يذكره القسطلاني.

وأجاز السمين الحلبي احتمالا آخرا لقراءة النصب وهو النصب على المدح الذي يسميه النحويون قطعا[١٩٠]، وهذ الوجه وإن صحَّ أنه ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر، وإنما المراد المدح[١٩١]، إلا أنه وجه قائم على تقدير فعل

محذوف وهو أمدح ، و القسطلاني لا يميل إلى القول بالحذف والإضمار، لأن الحذف عنده خلاف الأصل ولا يصار إليه إلا عند الضرورة[١٩٢]، ولذلك لم يذكر هذا الوجه كاحتمال جائز لقراءة النصب على الرغم من أنه رأي السمين الحلبي.

أمَّا قراءة الباقين فقد أورد القسطلاني توجيهها، قال: ((وقرأ الباقون بالرَّفع في الثلاثة، على أن الجلالة مبتدأ، و﴿ رَبَّكُمْ ﴾ خبره، أو خبر مضمر، أي: هو الله. قال في (الدر) كالبحر))[١٩٣].

والذي يظهر أن القسطلاني رتَّب ذكر هذين الوجهين ترتيبا مغايرا لما جاء في الدر والبحر تقديما وتأخيرا، فقد قدَّم ذكر الرفع على الاستئناف إشارة إلى أنه الأظهر وهو الوجه، وأخَّر ذكر الرفع على القطع إشارة إلى أنه وجه جائز فقد حكمت به أقوال النحاة[١٩٤]، لكنه ليس في قوة الوجه الأول، لأن الأولى أنه مبتدأ وخبر من غير حذف إضمار[١٩٥]، ولهذا وجَّه أغلب من تقدم من النحاة والمفسرين قراءة الرفع على الاستئناف فالكلام قبله قد تم وهذا يدل على أن القسطلاني يرتب مادته ترتيبا واعيا تقديما وتأخيرا.

الخاتمة:

- القسطلاني ليس همُّه تكثير الأوجه المحتملة، ولا يجوِّز في المسألة ما يجوِّزه النحاة، بل يقتصر على أهم الوجوه وآكدها مما يُحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، ويترك ذكر كل وجه من الإعراب فيه ضعف أو نظر أو اعتراض أو خلاف أو قائم على تأويل و تقدير يصد عن الظاهر لغير موجب أو يؤدي إلى فساد المعنى، فجمع في ذلك بين أمرين تحقيق واختيار، وصار عمله أنموذجا لمن يريد أن يسلك الظفر والكمال في ما يتعلق بإعراب القراءات القرآنية على تنوع وجوهها الوجيهة.
- القسطلاني حين ينقل يسوق نقله ومادته سياقا مدروسا، ويرتبه ترتيبا واعيا تقديما وتأخيرا.
- كما هو معلوم إنَّ وضع أي كتاب لا بد أن توجد أسباب تدعو إليه،

وأهداف يُرتجى منها، ومن بين تلك الأهداف التي يريدها القسطلاني إثبات أن القراءات الأربع الزائدة ليست أقل فصاحة من القراءات العشر المتواترة، كما أنَّ الدواعي العلمية والمنهجية دعت عنده إلى تركيز المادة العلمية في نصوص قصيرة مختصرة اختصارا كافلا لتحقيق الحقائق، حتى يسهل على الدارسين حفظها، وإن كانت عبارته تشير إلى أنها اقتباس مباشر من البحر المحيط والدر المصون ، ولكن هذا لا يعني عدم وضوح شخصيته النحوية، بل إن شخصيته النحوية واضحة جدا، وذلك من خلال إنعامه النظر في المسألة والاستخلاص منها، كما أنه لم يمسك عن الخروج عن بعض اختياراتهما،-أي: أبو حيان والسمين الحلبي- أو في الكلام عن هذه القضية أو تلك، لذلك تبدو مسائله أكثر تنظيما وأحسن ترتيبا، ولا يصعب عليه ذلك، لأنه كان في قمة النضوج العلمي عند تأليف كتابه.

- يقتبس القسطلاني ما يحتاج إليه من مظانه، ويلتقط الدرر فينظمها حسبما يليق بالمسألة التي هو بصددها، فيضمنها لطائف ما جمعه، فيذكر من أقوال العلماء ما تساعد عباراتهم في فهم معنى القراءة وترجيحها ولا سيما عبارة البيضاوي.
- القسطلاني لا يصير إلى التأويل النحوي، لأنه متى ما أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى عنده ولاسيما إذا لم يقم دليل على خلافه، والاختيار عنده دائما يكون على أساس الأفصح الذي يجري على القواعد من غير تأويل.

.....
...

الهوامش:

(١) ينظر: الأهوازي: مفردة الحسن٢٧٤، وابن القاصح: مصطلح الإشارات ٢/٧٤٠، وابن القباقبي: إيضاح الرموز ٦٦١.

(٢) ينظر: المرادي: توضيح المقاصد٢/٦٤٤و٦٥٠و٦٥١، وابن هشام: أوضح المسالك ٢/٢٠٥و٢٠٧و٢٠٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٤٨.

(٤) النشر ١/١٢-١٣، وينظر: غانم قدوري: رسم المصحف ٦٧٢-٦٧٣.

(٥) إيضاح الرموز ٦٢-٦٣،وهو من أهم المصادر التي اعتمد عليها القسطلاني في القراءات الأربع الزائدة على العشر.

(٦) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط٨/٦٨، والسمين الحلبي: الدر المصون٩/٦٨١، وابن القاصح: مصطلح الإشارات ١/١٠٣.

(٧) مكي: الهداية إلى بلوغ النهاية ١١/٦٨٧٣، وينظر: أحمد بن عبد الكريم الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٧١٩.

(٨) ينظر: إعراب القرآن٤/١٧٥، والهداية إلى بلوغ النهاية ١١/٦٨٧٤، وأبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٧٣.

(٩) ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز ٥/١٠٧- ١٠٨.

(١٠) لطائف الإشارات ٨/٣٧٥٠.

(١١) ينظر: الكتاب ١/٣٨٢.

(١٢) ينظر: الفراء: معاني القرآن٢/٣١٦، وأبو عبيدة: مجاز القرآن ٢/٢١٣، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه٤/٤٤٨.

(١٣) ينظر: ابن جني: الخصائص٢/٣٦٢، وابن هشام: مغني اللبيب ٦/٤٤٥، والزركشي: البرهان في علوم القرآن ٣/١١١.

(١٤) ينظر: الأخفش: معاني القرآن٢/٥١٩، والنحاس: إعراب القرآن٤/١٧٥، والزمخشري: الكشاف٥/٥١٣.

(١٥) ينظر: الجمل في النحو ١٤٢و١٧١. وذكر ابن عطية وغيره أنه قول أبي مِجْلَز(ينظر: المحرر الوجيز٥/١٠٧).

(١٦) الآلوسي: روح المعاني٢٦/٣٥.

(١٧) ينظر: مكي: الهداية إلى بلوغ النهاية ١١/٦٨٧٤-٦٨٧٥، والداني: المكتفى في الوقف والابتدا ٥٢٢.

(١٨) ينظر: ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات ٢٩٦، و الداني: التيسير ٢٩٤، والقلانسي: الكفاية الكبرى ١٧٦.

(١٩) لطائف الإشارات ٥/٢٢١٧.

(٢٠) ينظر: سيبويه: الكتاب١/٣٦٩، وابن السراج: الأصول١/٢٠٦، وابن الخباز: توجيه اللمع ١٩٦-١٩٧.

(٢١) ينظر: الكتاب ١/٣٢٠.

(٢٢) ينظر: معاني القرآن ١/٣٩٨، والنحاس: إعراب القرآن٢/١٥٧-١٥٨، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن٩/٣٦٦.

(٢٣) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع١/٢١١،والفارسي: الحجة للقراء السبعة٤/٩٨، وابن زنجلة: حجة القراءات ٣٠٠.

(٢٤) ينظر: النحاس: إعراب القرآن٢/١٥٧-١٥٨.

(٢٥) ينظر: معاني القرآن١/١٠٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٣٨٥.

(٢٦) ينظر: الأزهري:معاني القراءات١/٤٢٧،ومكي: الكشف ١/٤٨١،المهدوي: شرح الهداية ٢/٣١٣.

(٢٧) السخاوي: فتح الوصيد٣/٩٣٩.

(٢٨) ينظر: الكشاف٢/٥٢٤، وفتح الوصيد ٣/٩٣٩، شرح شعلة على الشاطبية٣٥٦، وإبراز المعاني٤٨٣، وأنوار التنزيل٣/٣٩.

(٢٩) ينظر: الدر المصون ٥/٤٩٥.

(٣٠) شرح التسهيل ٢/٩٤.

(٣١) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل ١٣١/٦-١٣٢، والمرادي: شرح التسهيل ٣٩١-٣٩٢، وابن عقيل: المساعد ٣٧٥/١و ٣٧٩.

(٣٢) ينظر: الدر المصون ٤٩٥/٥

(٣٣) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ٢٣٣/٣-٢٣٤.

(٣٤) ينظر: محمود الدرويش: إعراب القرآن وبيانه ٦٧/٣.

(٣٥) لطائف الإشارات ٢٢١٨/٥.

(٣٦) ينظر: معاني القرآن ٣٩٨/١، وابن خالويه: إعراب القراءات السبع ٢١١/١، والسخاوي: فتح الوصيد ٩٣٩/٣.

(٣٧) الكتاب ٣٢٠/١.

(٣٨) إعراب القرآن ١٥٨/٢.

(٣٩) ينظر: الأهوازي: مفردة الحسن ٢٤٩، وسبط الخياط: المبهج ٦٢٢/٢، وابن القاصح: مصطلح الإشارات ٥٦٢/٢.

(٤٠) لطائف الإشارات ٢٨٧٧/٧.

(٤١) قال ابن مالك: ((مقارنة المعنى أجود من ذكر تقدير (في)، لأن تقدير في يوهم جواز استعمال لفظ (في) مع كل ظرف، وليس الأمر كذلك، لأن من الظروف ما لا يدخل عليه معنى في ك (عند) و(مع) وكلها مقارن لمعناها ما دام ظرفا))، شرح الكافية الشافية ٣٠٢/١.

(٤٢) ينظر: والشريف الكوفي: البيان في شرح اللمع ٢٠٤/١-٢٠٧، وابن يعيش: شرح المفصل ٤٢٢/١و ٤٢٣و ٤٣٣.

(٤٣) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٤٢٣/١، والمرادي: توضيح المقاصد ٦٦١/٢.

(٤٤) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤١٨/١، والمبرد: المقتضب ١٣٣/٤و ٣٥١، وابن السراج: الأصول ٦٣/١، والفارسي: الإيضاح ٩٥-٩٦.

(٤٥) ينظر: ابن جني: المحتسب ٢/٥٣، والزمخشري: الكشاف ٤/٩٠، والبيضاوي: أنوار التنزيل ٤/٣١.

(٤٦) الزمخشري: الكشاف ٤/٩٠.

(٤٧) الدر المصون ٨/٥٩.

(٤٨) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ٢/١١٩.

(٤٩) طلال يحيى إبراهيم الطوبجي: المنطلقات النحوية لتفسير القرآن الكريم عند ابن هشام ٢٨١.

(٥٠) ينظر: لطائف الإشارات ٥/١٩٨٥، و٩/٤١٩٤.

(٥١) ينظر: الكشاف ٤/٩٠.

(٥٢) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط ٦/٢٣٦، والسمين الحلبي: الدر المصون ٨/٥٩.

(٥٣) لطائف الإشارات ٧/٢٨٧٧، وينظر: السمين الحلبي: الدر المصون ٨/٥٩.

(٥٤) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ٦/٢٨٢-٢٨٣.

(٥٥) ينظر: أبو البركات الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن ٢/١٤٤، وابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢/٤٣٧.

(٥٦) ينظر: المجاشعي: النكت في القرآن الكريم ١/٣٨٣،والزمخشري: الكشاف ٤/٨٩-٩٠،والعكبري: التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٩٤.

(٥٧) ينظر: الآلوسي: روح المعاني ١٦/٢١٩.

(٥٨) لطائف الإشارات ٩/٢٨٧٨، وينظر: الفخر الرازي: مفاتيح الغيب ٢٢/٧٣، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١٤/٨٥.

(٥٩) ينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٠، والنحاس: إعراب القرآن ٣/٤٢، وابن جني: المحتسب ٢/٥٣-٥٤.

(٦٠) ينظر: الأهوازي: مفردة الحسن ٢١٧، وابن القاصح: مصطلح الإشارات ٣٥٨/١.

(٦١) لطائف الإشارات ١٨٨٦/٥.

(٦٢) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل ٢٦٤/٢-٢٦٥.

(٦٣) الفارقي: الاستغناء في الاستثناء ٣٠٥.

(٦٤) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٥٨/٢، والمرادي: شرح التسهيل ٥٢٤.

(٦٥) ينظر: الكتاب ٣٢٥/٢-٣٢٨، وابن السراج: الأصول ٢٩٠/١، والنحاس: معاني القرآن ١٥٩/٢.

(٦٦) ينظر: سيبويه: الكتاب ٣٢٣/٢-٣٢٦، وابن يعيش: شرح المفصل ٥٤/٢-٥٨، وابن عصفور: شرح الجمل ٢٦٦/٢-٢٦٨.

(٦٧) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط٣٩٩/٣.

(٦٨) ينظر: الفراء: معاني القرآن ٢٩٣/١، والطبري: جامع البيان ٦٣٠/٧، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١٢٦/٢.

(٦٩) لطائف الإشارات ١٨٨٦/٥.

(٧٠) ينظر: جامع البيان ٦٣٠/٧-٦٣١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٢٥/٢-١٢٦.

(٧١) ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز ١٣٠/٢، وأبو حيان: البحر المحيط٣٩٨/٣، والسمين الحلبي: الدر المصون ١٣٥/٤.

(٧٢) ينظر: الكشاف ١٧٠/٢، والمحرر الوجيز ١٣٠/٢، مفاتيح الغيب ٩٢/١١.

(٧٣) ينظر: البحر المحيط ٣٩٨/٣-٣٩٩، و السمين الحلبي: الدر المصون ١٣٦/٤-١٣٨.

(٧٤) ينظر: محي الدين توفيق: فساد المعنى وأثره في التوجيه الإعرابي ٨-٩، (بحث في مجلة آداب الرافدين، تصدر عن كلية الآداب/جامعة الموصل، العدد الثلاثون، تشرين الثاني ١٩٩٧م).

(٧٥) لطائف الإشارات ١٨٨٦/٥.

(٧٦) ينظر: الأهوازي: مفردة الحسن ٢١٦، وابن الجزري: النشر ٢٥١/٢، وأبو العز القلانسي: الكفاية الكبرى ١٥٣.

(٧٧) لطائف الإشارات ١٨٧١/٥.

(٧٨) ينظر: ابن جني: اللمع ٦٢/١-٦٣، والشريف الكوفي: شرح اللمع ٢١٧/١-٢١٨، وان يعيش: شرح المفصل ٣/٢-٢٦.

(٧٩) ينظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف ٢١٢، وابن يعيش: شرح المفصل ٢٧/٢-٢٩، والرضي: شرح الكافية٤٥-٤٦.

(٨٠) ابن هشام: مغني اللبيب ٥٣٧/٢.

(٨١) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط٣٣٠/٣، والسمين الحلبي: الدر المصون٦٦/٤، وابن هشام: مغني اللبيب ٥٣٧/٢.

(٨٢) وسمَّى العكبري الحال المحذوف بالحال الموطئة. ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٧٩/١.

(٨٣) ينظر: الفارسي: البغداديات ٢٤٥، وابن الشجري: أمالي ابن الشجري ١٤٦/٢، ويبدو أن المبرد تابع الأخفش في ذلك، لأن الزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي قد ذكروا أن هذا الوجه يُعزى للمبرد، ينظر: الكشاف١٢٤/٢، والبحر المحيط٣٣٠/٣، والدر المصون ٦٧/٤.

(٨٤) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ٢٥٥/٥.

(٨٥) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب٦٤١/٢.

(٨٦) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب٢٥٣/٥.

(٨٧) ينظر: المقتضب١٢٤/٤، والنحاس: إعراب القرآن٤٧٩/١، ومكي: الهداية إلى بلوغ النهاية ١٤١٤/٢، والداني: المكتفى في الوقف والابتدا ٢٢٣، وأبو حيان: البحر المحيط٣٣٠/٣، والسمين الحلبي: الدر المصون ٦٦/٤.

(٨٨) ينظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٩٤، والإنصاف ٢١٥.

(٨٩) ينظر: الإيضاح ٢١٨، والجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح٢/٩١٥-٩١٦، الباقولي: كشف المشكلات ١/٣١٩.

(٩٠) الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩١٦، وينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز ٢/٩٠.

(٩١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٩٠، ومغني اللبيب٦/٤١.

(٩٢)ينظر: النحاس: إعراب القرآن ١/٤٧٩، ومعاني القرآن(له)٢/١٥٧، والزمخشري: الكشاف٢/١٢٣-١٢٤.

(٩٣) ينظر: لطائف الإشارات ٦/٢٥٧٩.

(٩٤) ينظر: الزمخشري: الكشاف٢/١٢٤، وابن أبي مريم: الموضح١/٤٢٤.

(٩٥) ابن هشام: مغني اللبيب ٥/٢٥٦.

(٩٦) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط ٣/٣٣٠، والسمين الحلبي: الدر المصون ٤/٦٧.

(٩٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٨٩.

(٩٨) ينظر: الأزهري: معاني القراءات١/٣١٤، وابن الجوزي: زاد المسير٢/١٥٩، والسمين الحلبي: الدر المصون٤/٦٧.

(٩٩) ابن أبي مريم: الموضح ١/٤٢٤.

(١٠٠) ينظر: الفراء: معاني القرآن١/٢٨٢، والطبري: جامع البيان٧/٢٩٥، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه١/١٠٧.

(١٠١) ينظر: لطائف الإشارات ٦/٢٥٢٤-٢٥٢٥.

(١٠٢) ينظر: سبط الخياط: المبهج٢/٥٦٥، وابن القاصح: مصطلح الإشارات١/٤٨٧، وابن الجزري: النشر٢/٢٩٥-٢٩٦.

(١٠٣) لطائف الإشارات ٦/ ٢٥٢٥.

(١٠٤) ينظر: الفراء: معاني القرآن ٤٩/٢، والطبري: جامع البيان ٢٣٢/١٣، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١١٨/٣.

(١٠٥) لطائف الإشارات ٢٥٢٥/٦.

(١٠٦) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل٣٦/٢و٣٨و٣٩و٤١، وابن مالك: شرح التسهيل٣٧٩/٢، والمرادي: شرح التسهيل ٥٨٥،

(١٠٧) الفارسي: الحجة للقراء السبعة ٤٣٩/٤، وينظر: الواحدي: التفسير البسيط ١٦٧/١٢.

(١٠٨) ينظر:ابن الناظم:شرح الألفية ٢٣١،وابن الصائغ: اللمحة في شرح الملحة ٣٨٤/١.

(١٠٩) ينظر: الدر المصون ٥١٩/٦.

(١١٠) ينظر: المرا دي: توضيح المقاصد ٩٥٧/٢، والأشموني: شرح الأشموني ٢٩٧/٢، وخالد الأزهري: شرح التصريح٥٨١/١.

(١١١) لطائف الإشارات٢٥٢٥/٦.

(١١٢) المصدر نفسه ٢٥٢٥/٦-٢٥٢٦.

(١١٣) ينظر: الفارسي: الحجة للقراء السبعة٤٣٩/٤، و الواحدي: التفسير البسيط ١٦٧/١٢.

(١١٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٨/٣، والنحاس: إعراب القرآن ٣٣٥/٢، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن٣٩٦/١١.

(١١٥) ينظر: المهدوي: شرح الهداية ٣٦٤/٢، والزمخشري: الكشاف٣٠٣/٣، والرازي: مفاتيح الغيب١٧٣/١٨.

(١١٦) ينظر: إعراب القرآت السبع٣١٤/١،وشرح شعلة على الشاطبية٣٩٣،وأنوار التنزيل ١٦٩/٣.

(١١٧) ينظر: الفراء: معاني القرأن٢/٤٩، والطبري: جامع البيان١٣/٢٣٢، والفارسي: الحجة للقراء السبعة ٤/٤٣٩-٤٤٠،

(١١٨) ابن أبي مريم: الموضح٢/٦٨٤،

(١١٩) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٢/٤١، و الرضي: شرح الكافية ٢/٧٣.

(١٢٠) ينظر: الفراء: معاني القرأن٢/٤٩، والطبري: جامع البيان١٣/٢٣٢، ومكي: مشكل إعراب القرآن ١/٤٢٤.

(١٢١) ينظر: مكي: مشكل إعراب القرآن١/٤٢٤، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٣٧.

(١٢٢) لطائف الإشارات ٦/٢٥٢٦، وينظر: القباقبي: إيضاح الرموز ٤٦٢.

(١٢٣) ينظر: فتح الوصيد٣/١٠٢٣.

(١٢٤) الدر المصون ٦/٥١٩.

(١٢٥) ينظر: الفارسي: الحجة للقراء السبعة ٤/٤٤٠، ومكي: مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٢٤، وابن عطية: المحرر الوجيز ٣/٢٦٠،

(١٢٦) ابن عطية: المحرر الوجيز ٣/٢٦٠.

(١٢٧) الواحدي: التفسير البسيط ١٢/١٦٧.

(١٢٨) أبو حيان: البحر المحيط٥/٣٢٠.

(١٢٩) المبرد: المقتضب ٤/٣١١، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٢/٢٣.

(١٣٠) ينظر: الأهوازي: مفردة الحسن ٢٠٤، وسبط الخياط: المبهج ٢/٣٨٠.

(١٣١) لطائف الإشارات٤/١٤٩٨.

(١٣٢) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٢/٢٣٢، وابن عقيل: شرح ابن عقيل٣/١٩١.

(١٣٣) ينظر: ابن كيسان: الموفقي في النحو ١١، وابن السراج: الأصول ٢/٢٧.

(١٣٤) ينظر: ابن السراج: الأصول ٢٧/٢، وابن جني: المنصف ٢٣٧/١، وابن يعيش: شرح المفصل ٢٣٤/٢ .

(١٣٥) ينظر: الكتاب ٣٨٣/٣-٣٨٤.

(١٣٦) ينظر: الآلوسي: روح المعاني ٣٤٩/١.

(١٣٧) السمين الحلبي: الدر المصون ٥١/٢.

(١٣٨) ينظر: الطبري: جامع البيان ٣٨٢/٢، الزمخشري: الكشاف ٣٠٧/١-٣٠٨، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن ١٠١/١.

(١٣٩) ينظر: معاني القرآن ٧٠/١، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١٨٨/١، ومكي: الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٨٤/١-٣٨٥.

(١٤٠) ينظر: الخفاف: المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ٦٨٤/٢.

(١٤١) لطائف الإشارات ١٤٩٨/٤، وينظر: الزمخشري: الكشاف ٣٠٧/١-٣٠٨، وأبو حيان: البحر المحيط ٥٠٨/١.

(١٤٢) ابن عاشور: التحرير والتنوير ٥٥/١.

(١٤٣) ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز ١٨٩/١، والفخر الرازي: مفاتيح الغيب ٢٤٢/٣.

(١٤٤) لطائف الإشارات ١٤٩٨/٤-١٤٩٩، وينظر: أبو حيان: البحر المحيط ٥٠٨/١، والبيضاوي: أنوار التنزيل ٩٨/١.

(١٤٥) لطائف الإشارات ١٤٩٨/٤، ويقصد هنا أن ابن محيصن وافق الجمهور في موضع سورة النساء، ينظر: الأهوازي: مفردة ابن محيصن ١٠٨.

(١٤٦) ينظر: لطائف الإشارات ١٩٤٥/٥ و ١٨٨٦/٥.

(١٤٧) لطائف الإشارات ٢٣٢٠/٥، وينظر: القلانسي: الكفاية الكبرى ١٨٣، ابن الجزري: النشر ٢٧٩/٢.

(١٤٨) أنوار التنزيل ٨٢/٣.

(١٤٩) لطائف الإشارات ٥/٢٣٢٠.

(١٥٠) ينظر: الأزهري: معاني القراءات ١/٤٥٣، وابن عطية: المحرر الوجيز ٣/٣٦، وابن أبي مريم: الموضح ٢/٥٩٥.

(١٥١) ينظر: معاني القرآن ١/٤٣٨، والنحاس: إعراب القرآن ٢/٢١٦، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٦٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٦٤٥.

(١٥٢) ينظر: الأزهري: معاني القراءات ١/٤٥٣، ومكي: مشكل إعراب القرآن ١/٣٦٥، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٤٥.

(١٥٣) ينظر: مكي: الهداية إلى بلوغ النهاية ٤/٣٠٠٣، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٤٥، وابن عاشور: التحرير والتنوير ١٠/٢٠٥.

(١٥٤) وهذا مذهبه فقد كرره في مواضع متعددة من كتابه لطائف الإشارات، ينظر مثلا: ٥/١٩٧٠ و١٩٧٥.

(١٥٥) ينظر: النحاس: إعراب القرآن ٢/٢١٦، والقرطبي: الجامع لإحكام القرآن ١٠/٢١٩، والسمين الحلبي: الدر المصون ٦/٥٣.

(١٥٦) مكي: الهداية إلى بلوغ النهاية ٤/٣٠٠٥.

(١٥٧) السمين الحلبي: الدر المصون ٦/٥٣.

(١٥٨) ابن عاشور: التحرير والتنوير ١٠/٢٠٥.

(١٥٩) ينظر: الأخفش: معاني القرآن ١/٣٤٧-٣٤٨، أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف ٥٦٧-٥٦٨.

(١٦٠) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب ٢٢٢.

(١٦١) لطائف الإشارات ٥/٢٣٢٠.

(١٦٢) ينظر: النحاس: إعراب القرآن ٢/٢١٦، والواحدي: التفسير البسيط ١٠/٤٤٤، وابن أبي مريم: الموضح ٢/٥٩٥.

(١٦٣) ينظر: الأزهري: معاني القراءات ٤٥٣/١-٤٥٤، ومكي: مشكل إعراب القرآن ٣٦٥/١، الواحدي: التفسير البسيط١٠/٤٤٤.

(١٦٤) أنوار التنزيل٨٢/٣.

(١٦٥) لطائف الإشارات٢٣٢٠/٥.

(١٦٦) ينظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير ٦٣/١.

(١٦٧) لطائف الإشارات ٣٥١٢/٨، وينظر: ابن مهران: المبسوط٣٧٧/٢-٣٧٨، والداني: التيسير ٤٣٣، وابن الجزري: النشر ٣٦٠/٢.

(١٦٨) لطائف الإشارات ٣٥١٢/٨.

(١٦٩) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٥٧٤/١، وينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل٢٧٤/٣، وابن هشام: شرح قطر الندى ٥١٢،

(١٧٠) ينظر: المرادي: توضيح المقاصد ١٠٣٦/٣، والأشموني: شرح الأشوني٤٣٥/٢، والسيوطي: همع الهوامع ٢١٢/٥.

(١٧١) ينظر: الصيمري: التذكرة والتبصرة١٥٩/١، و ابن الصائغ: اللمحة في شرح الملحة ٧١٦/٢.

(١٧٢) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ٧٦.

(١٧٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٤/١-٥٧٥.

(١٧٤) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك ٤٠١/٣، والأشموني: شرح الأشموني٤٣٦/٢.

(١٧٥) ينظر: الطبري: جامع البيان ٦١٨/١٩، و الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣١٢/٤، والنحاس: إعراب القرآن ٤٣٦/٣.

(١٧٦) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٥٧٩/١، والخوارزمي: التخمير ١٢٥/٢.

(١٧٧) ابن عصفور: شرح الجمل ٧١/٢، وينظر: ابن الناظم: شرح ابن الناظم ٣٧٠.

(١٧٨) ينظر: الفارسي: الحجة للقراء السبعة٣٦/٦، وابن أبي مريم: الموضح ١٠٩٣/٣.

(١٧٩) ينظر: السخاوي: فتح الوصيد ١٢١١/٤، وشعلة الموصلي: شرح شعلة ٤٩٩، وأبو شامة: إبراز المعاني ٦٦٦.

(١٨٠) ينظر: الرضي: شرح الكافية٢٨٠/٢و٣٧٩، وابن الناظم: شرح ابن الناظم ٣٦٨، وابن عقيل: شرح ابن عقيل٢٢١/٣.

(١٨١) ينظر: المرادي: توضيح المقاصد٩٨٨/٢، وابن عاشور: التحرير والتنوير١٦٧/٢٣.

(١٨٢) ينظر: المرادي: توضيح المقاصد٧٨٦/٢، وابن هشام: مغني اللبيب ٦٣٩/٥ .

(١٨٣) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢٢٠/٣، والسيوطي: همع الهوامع ١٩١/٥.

(١٨٤) ينظر: الأصول٥/٢، والإيضاح ٢١٢، والجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح ٨٨٥/٢، والجزولي: المقدمة الجزولية ١٣١،

(١٨٥) ينظر: الفارسي: الإيضاح ٢١٢، وابن يعيش: شرح المفصل ١٥٧/٢، والسيوطي: همع الهوامع ٢٧٢/٤-٢٧٣.

(١٨٦) ينظر: الكتاب١١٣/٢-١١٤، والرضي: شرح الكافية٢٤٧/٢-٢٤٨، وابن مالك: شرح التسهيل ٢٢٨/٣.

(١٨٧) ينظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٨٧/١٨، والزركشي: البرهان ٥١/٢و١٦٧/٤، والسيوطي: الإتقان ١٤٨٤/٤.

(١٨٨) ينظر: الحجة في القراءات السبع ٣٠٤، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٩٣/٢.

(١٨٩) ابن يعيش: شرح المفصل ٣٧٣/١.

(١٩٠) ينظر: الدر المصون ٣٢٧/٩و٢٧٤/٨.

(١٩١) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٣٧٣/١.

(١٩٢) ينظر: لطائف الإشارات١٧٤٥/٤و٢٣٣٩/٥.

(١٩٣) لطائف الإشارات٣٥١٢/٨، وينظر: أبو حيان: البحر المحيط ٣٥٨/٧.

(١٩٤) ينظر: ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع ٣٠٤، والأزهري: معاني القراءات ٣٢١/٢، وابن عطية: المحرر الوجيز ٤٥٨/٤.

(١٩٥) النحاس: إعراب القرآن ٤٣٦/٣، وينظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن٨٧/١٨، الشوكاني: فتح القدير١٢٤٩/٢٣.